إيليا زريق | Elia Zureik*

المساعدات الإنسانية القطرية لفلسطين

Qatar's Humanitarian Aid to Palestine

تهدف هذه الدراسة إلى توثيق مساهمة قطر الأخيرة في المساعدات الإنسانية المقدمة للفلسطينيين. ونحن نرى في قطر نموذجًا لدولة صغيرة تعتمد على ثروتها وقوتها الناعمة لتعزّز مصالحها في الشرق الأوسط وتدعم دولة مسلمة عربية محاصرة. تُجري الورقة تحليلًا للصحف العربية وغيرها من الأدلّة المستندية لتحديد سياق مساهمة قطر المالية في الفترة 2010 – 2016 وإجراء تقييم لها. وتتطلّب عملية تأطير المساعدات القطرية الأخذ في الاعتبار سيطرة إسرائيل العسكرية على الأراضي الفلسطينية وقدرتها على ضبط تدفق المساعدات إلى فلسطين عبر القوة الصلبة التي تلجأ إليها. وتُختتم الورقة بالدعوة إلى اعتماد منظور الاقتصاد السياسي في التعامل مع المساعدات الإنسانية.

كلمات مفتاحية: قطر، فلسطين، القوة الناعمة، المساعدات الإنسانية، إسرائيل.

The purpose of this paper is to document Qatar's recent contribution of humanitarian aid to the Palestinians. We consider Qatar as an example of a mini state that relies on its wealth and soft power to further its interests in the Middle East and support a beleaguered Arab-Muslim state. The paper carries out analysis of Arabic newspapers and other documentary evidence to contextualize and estimate Qatar's financial contribution from 2010 to 2016. Contextualizing Qatar's aid necessitates considering Israel's military control of the Palestinian Territories, and its ability through hard power to regulate the inflow of aid to Palestine. The paper concludes by calling for adopting the political economy perspective in dealing with humanitarian aid.

Keywords: Qatar, Palestine, Soft Power, Humanitarian Aid, Israel.

* الأستاذ الفخري لعلم الاجتماع، جامعة كوينز، أونتاريو، كندا.

* Professor Emeritus, Department of Sociology, Queen's University, Ontario, Canada.

"إن إسهام الدولة الخليجية [قطر] هو العلامة المهمّة الوحيدة التي تشير إلى إعادة البناء في قطاع غزة"[1].

بيان المشكلة[2]

تصدّرت قطر مؤخرًا عناوين الصحف الدولية عندما أعربت ثلاث دول خليجية ومصر، بقيادة المملكة العربية السعودية، عن معارضتها سياسات قطر الإقليمية في الشرق الأوسط، وفرضت عليها الحصار البري والبحري والجوي. وفي حين لا يزال هذا الحدث يفتقر إلى أيّ حل، لا يُعرف سوى القليل عن المساعدات الإنسانية التي تقدّمها قطر في مناطق النزاع في الشرق الأوسط وأماكن أخرى. تضيف دراسة الحالة التي نقدّمها هنا إلى أدبيات العمل الإنساني من خلال التركيز على المساعدات الإنسانية القطرية للفلسطينيين، والتي تتناولها ضمن منظور الاقتصاد السياسي؛ إذ ترى أن سيطرة إسرائيل على تدفّق المساعدات إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ما هي إلا نتيجة احتلال قواتها العسكرية للأراضي الفلسطينية. وقد جرى اختيار البيانات المستخدمة في التحليل من الجرائد العربية التي تغطي الفترة 2010-2016؛ ما يتيح تبويب هذه البيانات وفقًا لتاريخها ومصادر المساعدات ونوعها وكميتها. وتسلّط الدراسة الضوء على السجال بشأن استخدام القوة الناعمة مقابل القوة الصلبة عندما يتعلّق الأمر بقطر.

القوة الناعمة لقطر

يعدّ مفهوم القوة أساسيًا في العلوم الاجتماعية، ولا سيما العلوم السياسية والعلاقات الدولية. فمنذ أكثر من نصف قرن قدم المنظّر السياسي الأميركي روبرت دال[3] الملامح الرئيسة للنقاش بشأن ما يشكّل القوة وكيفية تقييمها. وبعده أثار المحلّل ومنظّر العلاقات الدولية الأميركي جوزيف ناي[4] سجالاً ذا صلة بشأن التمييز بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، إذ تشكّل الأيديولوجيات والقيم والمساعدات الإنسانية والثقافة العناصر الرئيسة للقوة الناعمة؛ بعكس القوة الصلبة التقليدية التي ينادي بها الواقعيون والتي تقوم على القوة العسكرية والموارد الاقتصادية والتدخل الإقليمي. وفي حين تدلّ القوة الصلبة على الإكراه المباشر، ترمز القوة الناعمة، من خلال الدبلوماسية العامة، إلى الحاجة إلى بسط النفوذ عبر الوساطة والحوار والإقناع. وكما يقول ناي فإن القوة الناعمة "هي القدرة على التأثير في الآخرين للحصول على النتائج التي يريدها المرء من خلال الاستقطاب بدلًا من الإكراه أو المدفوعات"[5]. ولكنّ القوة الناعمة مرتبطة أيضًا بتكريس صورة الدولة، وهنا تكمن المشكلة. إذ تتشكّل الصور عن طريق الاتصال؛ وعملية الاتصال عملية ذاتية وتفسيرية في جوهرها، إذ لا تملك الدول يقينًا بشأن الكيفية التي يرى بها العالم الخارجي صورتها ومن ثمّ يفسّرها[6]. وحتى عندما تحمل الصورة دلالات إيجابية، كما هي الحال في الولايات المتحدة الأميركية، فليس هناك ما يضمن أنه سيتمّ التصديق عليها، ومثال على ذلك العداء الذي يكنّه المثقفون والطلاب للسياسة الخارجية الأميركية عند استرجاعهم ذكرى حرب فيتنام، على الرغم من أنهم نتاج النظام التعليمي الأميركي وقيمه؛ والتي هي من أركان القوة الناعمة.

يرى البعض أن سياسات قطر تبرز مثالًا ناجحًا على القوة الناعمة أو الحاذقة التي تمارسها الدول الصغيرة، والتي تسعى للتأثير في السياسة الدولية بما يتجاوز وزنها[7]، بينما يحذّر البعض الآخر من المزالق التي تواجهها دول صغيرة مثل قطر في جهود الوساطة التي تبذلها. أما المشكلة الرئيسة التي تواجهها قطر، فتكمن في عجزها عن رصد تقدّم جهود وساطتها في حل النزاعات، وعدم قدرتها على ضمان تنفيذها[8]. لكن هناك مجموعة ثالثة تُركّز على الحاجة إلى تبنّي موقفٍ نقدي أكثر يدعو إلى النبذ التام لفكرة أن قطر هي من الدول التي تستخدم القوة الناعمة بفاعلية[9]. وأخيرًا، هناك الذين يعرّفون سياسات قطر بأنها تجمع بين القوة الناعمة والقوة الصلبة[10].

---

1 Nidal Al-Mughrabi, "Qatar provides 1,000 new homes for Gazans displaced by war," *Reuters*, January 16, 2016.

2 انبثقت الأفكار الواردة في هذه الورقة حين كان المؤلف يعمل في معهد الدوحة للدراسات العليا. ولذلك، يودّ أن يقدّم شكرًا خاصًا لكلٍ من: سلطان بركات مدير مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني في معهد الدوحة، وختام عجارمة الطالبة في معهد الدوحة، وتاباسوم أكسير الزميلة في أبحاث ما بعد الدكتوراه في جامعة كوينز، لمساعدتهم في جمع تقارير وسائل الإعلام.

3 Robert A. Dahl, "The Concept of Power," *Behavioral Science*, vol. 2, no. 3 (1957), pp. 201 - 215.

4 Joseph Nye, *Soft Power: The Means to Success in World Politics* (New York: Public Affairs, 2004).

5 Joseph Nye, "Public Diplomacy and Soft Power," *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science,* no. 616 (2008), p. 94.

6 Ben O'Bright, *The Conceptualization of a Qatari-Africa Foreign and Economic Policy Framework: The Case of Soft Power* (Ottawa: Center of Governance-University of Ottawa, 2016).

7 Osman Antwi-Boateng, "The Rise of Qatar as a Soft Power and the Challenges," *European Scientific Journal*, no. 2 (2013), pp. 39-51; Bernd Kaussler, "Tracing Qatar's Foreign Policy and its impact on Regional Security," *Research Paper,* Arab Center for Research and Policy Studies, September 2015, accessed on 20/11/2017, at: https://goo.gl/7Rq9bF

8 Lina Khatib, "Qatar's Foreign Policy: The limits of Pragmatism," *International Affairs*, vol. 89, no. 2 (2015); Sultan Barakat, "Qatari Mediation: Between Ambition and Achievement," *Brookings Doha Center Analysis Paper*, no. 12 (2014).

9 Maximilian Felsch, "Qatar's Rising International Influence: a Case of Soft Power," *Conjuntura Internacional*, vol. 13, no. 1 (2016), pp. 22 - 35.

10 Gideon Windecker & Peter Sendrowicz, "Qatar between Marketing and Realpolitik: A Smart Business Model for a Microstate," *KAS International Reports*, no. 1 (2014).

وقد بادر الباحث الألماني فيلش إلى دحض فكرة أنّ قطر هي بالفعل دولة ذات قوة ناعمة، مستندًا إلى تطبيق المكوّنات الرئيسة الثلاثة للقوة الناعمة التي ذكرها ناي (الأيديولوجيات السياسية، والثقافة، والسياسات الخارجية)[11]. فعلى الرغم من تأثير شبكة الجزيرة الفضائية القطرية في مجال المعلومات والقيم، يزعم فيلش أنّ إسباغ ما يُعرف بالقوة الناعمة على قطر في علاقاتها الدولية هو "خرافة"، جازمًا أنّ المفاهيم التقليدية والواقعية للقوة هي أدوات تفسيرية أفضل. ويطبّق فيلش عمليًا، وخاصة، مفهوم ناي ليجد أن سياسات قطر قاصرة على جميع الجبهات. ومن خلال استناده إلى خمس فئات (الأعمال، والابتكار، والثقافة، والتعليم، والدبلوماسية العامة) يستشهد فيلش بالمسح الـذي يجريه معهد الحكومة البريطاني Institute for Government ومجلة مونوكل *Monocle* البريطانية بشأن مؤشر القوة الناعمة الذي يضع ألمانيا على رأس قائمة من خمسين دولة تمارس القوة الناعمة، في حين لا تظهر قطر في أي مكان من القائمة. إذ تعتبر قدرة البلد على اجتذاب الطلاب الأجانب سمةً أساسية من سمات تأثير القوة الناعمة للبلد؛ وعادةً ما يشار إلى الولايات المتحدة مثالًا رئيسًا. وبالنسبة إلى قطر، وقياسًا على حجم سكانها، تأتي في مرتبة عالية بهذا الصدد، ولكن تفسير فيلش هو أن هذا الأمر ليس نتيجة انجذاب الطلاب الأجانب للقيم الليبرالية في حد ذاتها، بل إلى التعليم العالي شبه المجاني في قطر. ومن الجدير بالذكر أن التجربة الجريئة الأخيرة لمعهد الدوحة للدراسات العليا في استقطاب الطلاب العرب أساسًا من جميع أنحاء العالم العربي، والذين يسعون للالتحاق ببرامج الدراسات العليا من دون أن يضطروا إلى دفع ثمن الإقامة والرسوم الدراسية، قد تتطور في الوقت المناسب إلى شكل مهم من أشكال القوة الناعمة.

وفي ما يتعلق بحقوق الإنسان، تعرّضت دولة قطر لانتقادات من مختلف المنظمات الدولية بسبب معاملة البلاد للعمال الأجانب الذين يمثّلون 88 في المئة من سكانها. وكانت قطر قد اضطلعت، بعد اندلاع ثورات الربيع العربي مباشرة، بدور واضح لا لبس فيه، من خلال قناة الجزيرة في الدفاع عن المُثُل الثورية للحرية والديمقراطية في العالم العربي، وفي التوسط في النزاعات الإقليمية؛ بما في ذلك النزاعات بين الفصائل الفلسطينية. فالدول الصغيرة تبسط سلطتها حصنًا منيعًا ضد دول أقوى[12]. لكن يصف فيلش القصور الذي تعانيه قطر في التوسّط لحل دائم بين مختلف الفصائل الفلسطينية بقوله "تؤدي 'دبلوماسية دفتر الشيكات' التي تعتمدها قطر إلى اتفاقات قصيرة الأجل غالبًا، إلا أنها لا تحقّق تسويات حقيقية ومستدامة للنزاع"[13].

11 Felsch.

12 Kaussler.

13 Ibid., p. 32.

ويبيّن أستاذ العلوم السياسية في جامعة الإمارات العربية المتحدة عثمان أنتوي - بواتنغ والباحث الكندي بن أوبرايت أنّ التوصيف السابق لقوة قطر الناعمة ليس بمكتمل[14]. صحيح أن القوة الناعمة لقطر تدعمها الوفرة والبحبوحة ووجود عسكري أميركي في البلاد؛ ما يجعل استقرار قطر النسبي وليبراليتها الاقتصادية من المسائل الجذابة، لكنه من اللافت للنظر في استطلاعات الرأي العام أنّ تفضيل الاستقرار الاقتصادي الذي بيّنه ثلثا القطريين الذين شملهم الاستطلاع، يفوق تفضيل الديمقراطية الذي لم يثر اهتمام إلّا ثلث الذين شملهم الاستطلاع في عام 2008 وفضّلوه[15]؛ ما قد يفسّر عدم تجاوب القطريين مع الربيع العربي في ما يخص الجبهة الداخلية.

المساعدات الإنسانية القطرية

تزهو دولة قطر التي بلغ عدد سكانها نحو 2.4 مليونَي نسمة في عام 2017[16]، منهم نحو 350 ألف مواطن[17]، بناتج محلي إجمالي عالٍ بلغ 164.6 مليار دولار أميركي في عام 2016، وهو أقل من المعدّل الذي سجّلته قبل عامين، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي مستوى عاليًا كان قدره 206.2 مليارات دولار أميركي في عام 2014، قبل الهبوط الأخير في أسعار النفط والغاز الطبيعي؛ وهما المصدران الرئيسان للثروة في قطر. ولدى تصنيف ذلك المعدّل تناسبيًا على أساس تعادل القوة الشرائية وعملية التعديل وفقًا للتضخم وحجم السكان، بلغ نصيب الفرد في قطر من الناتج المحلي الإجمالي 132937 دولار أميركي في عام 2015؛ وهو الأعلى في العالم[18].

ومن الناحية النسبية، فإن قطر هي الوافد الجديد إلى دبلوماسية المساعدات الخارجية؛ ويمكن تعقّب دورها النشِط بوصفها وسيطًا إلى منتصف التسعينيات، وعادةً ما تكون مساعداتها إنسانية تقوم على اتفاقات ثنائية هدفها الرئيس الدول العربية والدول الإقليمية الأخرى[19]، إلا أن هذا النمط شهد تغييرًا مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تعد دولة قطر أحد أعضائه، إذ بات مجلس

14 Antwi-Boateng; O'Bright.

15 Antwi-Boateng, p. 352.

16 World Population Review, Qatar Population, 2017.

17 Jure Snoj, "Population of Qatar by nationality-2017 report," Priya DSouza Communications, February 7, 2017, accessed on 20/11/2017, at: https://goo.gl/o3JGMG

18 Trading Economics, "Qatar GDP 1970-2017," 2017, accessed on 20/11/2017, at : https://goo.gl/iph5CW

19 Homi Kharas, "Trends and Issues in Qatari Foreign Aid," *Silatech Working Paper*, vol. 15, no. 11 (November 2015).

التعاون يتبنّى المساعدات المتعدّدة الأطـراف. وبحسب الاتحاد الأوروبي "فضلت دول الخليج، ولفترة طويلة المساعدات الثنائية؛ غير أن مساهماتها في التمويل المتعدّد الأطراف تنامت منذ عام 2012، وإن كانت الأموال مرصودة بحسب بلد المقصد. ويلاحظ مراقبون أن المدخلات الكبيرة جدًا التي تقدّم مرة واحدة لمنظومة الأمم المتحدة تجعل مساعدات دول مجلس التعاون الخليجي أكثر وضوحًا، فتصبح إمكانية التنبؤ بالمساعدات أكثر صعوبة"[20].

وقد أصدر الاتحاد الأوروبي تقريرًا في أيار/ مايو 2016 بيّن فيه أن مساهمة دول الخليج بلغت 9 في المئة من إجمالي المساعدات الإنسانية العالمية؛ ما يشير إلى زيادة مهمة مقارنةً بمساعدات عام 2005، إذ وصل مستوى المساعدات إلى 4 في المئة[21]. ويشير تقرير الاتحاد الأوروبي أيضًا إلى أن دول الخليج الثلاث المتبقية، باستثناء البحرين، تشارك بنشاط وفاعلية في تمويل مختلف جماعات المعارضة والحروب الأهلية في سورية وليبيا واليمن؛ ما يثير موجة انتقادات من داخل العالم العربي وخارجه[22].

أما في التصريحات العلنية، فتبدو العروبة والإسلام عنصرين أساسيين للسياسة الخارجية لدولة قطر، كما ذكر وزير خارجية قطر في عام 2013. وبعد أن تولّى الشيخ تميم بن حمد آل ثاني منصب الأمير في عام 2013، وصَف السياسة الخارجية النشطة لبلاده على هذا النحو: "نحن قوم نلتزم بمبادئنا وقيمنا لا نعيش على هامش الحياة ولا نمضي تائهين بلا وجهة ولا تابعين لأحد ننتظر منه توجيهًا. لقد أصبح نمط السلوك المستقل هذا من المسلَّمات في قطر وعند من يتعامل معنا، نحن أصحاب رؤية [...] نحترم جميع التيارات السياسية المخلصة المؤثرة والفاعلة في المنطقة، ولكننا لا نُحسب على تيارٍ ضد آخر. نحن مسلمون وعرب نحترم التنوع في المذاهب ونحترم كل الديانات في بلداننا وخارجها، وكعربٍ نرفض تقسيم المجتمعات العربية على أساس طائفي ومذهبي، ذلك لأن هذا يمسّ بحصانتها الاجتماعية والاقتصادية ويمنع تحديثها وتطورها على أساس المواطنة بغض النظر عن الدين والمذهب والطائفة"[23].

صحيح أن قطر تعطي الأولوية للمتلقّين العرب لدى توزيعها المساعدات الإنسانية، إلا أن تلك المساعدات لا تقتصر البتّة على العالم العربي. وعند التمعن في البلدان المتلقّية للمساعدات في الفترة المشمولة في الجدول (1)، يتبيّن أن المساعدات تشمل 25 بلدًا، أغلبيتها غير عربية، بما في ذلك عدة منظمات تابعة للأمم المتحدة مثل برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية. وفي إحدى الحالات، وجهت قطر مساعداتها إلى المجلس النرويجي للاجئين. أما البلدان الـ 25 التي حددتها دائرة التتبّع المالي (في الأمم المتحدة، ويديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية) فشملت: إثيوبيا وأفغانستان وإندونيسيا وأوكرانيا وإيـران وباكستان وتايلند وتركيا وتونس والجزائر وجنوب السودان ودارفور وسريلانكا والسودان والعراق وغزة والفلبين وكشمير وكوبا ولبنان وجزر المالديف وموزمبيق ونيجيريا وهايتي والهند.

وتتدفق المساعدات الإنسانية على المستوى الثنائي من حكومة إلى حكومة، و/ أو من الجهات المانحة إلى مجموعات محدّدة داخل الدول المتضرّرة مثل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية والجهات التي تقدّم الرعاية الصحية والبلديات وغيرها من المؤسسات. وبناءً عليه، ينصب اهتمام هذا البحث على تفسير دوافع المساعدات الإنسانية القطرية التي تستهدف تحديدًا الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية، وقطاع غزة).

يتضح بعد مناقشة المساعدات القطرية لفلسطين، أن التفاوت الفاضح بين حجم المساعدات المعلَنة، وتلك التي يجري إيصالها، يتم تعويضه إلى حدٍ ما، كما نلاحظ في القسم التالي، من خلال المنح القطرية المستمرة من جانب واحد لتلبية الاحتياجات الأساسية (الصحة، والكهرباء، والغذاء، والبنية التحتية، وعجز الميزانية الفلسطينية) التي يواجهها الفلسطينيون، بخاصة في غزة. ولا يقتصر هذا النقص في المساعدات على قطر وحدها، بل يشمل عددًا من المنظمات الإنسانية الدولية. فعملًا باتفاقات أوسلو، تلقّت السلطة الفلسطينية خلال الفترة 1993–2016 ما مجموعه 17 مليار دولار أميركي من المساعدات؛ أي نصف المبلغ الذي جرى التعهّد به، وفقًا للسلطة الفلسطينية، وظلّت المساعدات تنخفض على مر السنين. وفي بداية عام 2016، كان من المتوقع أن تصل ميزانية السلطة الفلسطينية لعام 2016 البالغة 4.25 مليارات دولار أميركي، إلى مستوى 2.0 مليارَي دولار أميركي فقط، قوامها الضرائب والإيرادات والمساعدات الموعودة؛ ما يشير إلى عجز يبلغ 2.25 مليارَي دولار أميركي[24].

20 European Parliament, "At a Glance, Humanitarian Policies of the Gulf States," *European Parliamentary Research Services*, 2016, accessed on 20/11/2017, at: https://goo.gl/1At1Ra

21 Ibid.

22 Ibid.

23 Kaussler, p. 10.

24 Adnan Abu Amer, "Why Donor Countries are Giving Less to the Palestinians," *Al-Monitor*, February 24, 2016, accessed on 20/11/2017, at: https://goo.gl/ghDC1D

الجدول (1)

المساعدات الإنسانية القطرية عبر العالم، 2001، 2003 - 2017 (مليون دولار أميركي)

السنة	القيمة (مليون دولار أميركي)	السنة	القيمة (مليون دولار أميركي)
2001	1.0	2010	2.1
2003	15.3	2011	17.1
2004	20.5	2012	104.9
2005	24.7	2013	108.7
2006	5.0	2014	155.7
2007	0.2	2015	103.3
2008	2.6	2016	41.4
2009	13.1	2017 كانون الثاني/ يناير -شباط/ فبراير	2.0

المصدر:

Financial Tracking Service (FTS), "United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2016", accessed on 202017/11/, at: https://goo.gl/zpfNt6

الجدول (2)

قائمة التعهدات لأعلى 11 دولة مانحة في مؤتمر القاهرة عام 2014 (بملايين الدولارات)

الدولة	إجمالي التعهد	نصيب غزة من إجمالي التعهد	نسبة الإنفاق من نصيب غزة %
قطر	1000	1000	19
المملكة العربية السعودية	500	500	23
الولايات المتحدة الأميركية	414	277	100
السويد	410	10	114
النرويج	362.4	145	87
الاتحاد الأوروبي	348.3	348.3	85
اليابان	200	61	100
الكويت	200	29	15
تركيا	200	200	32
الإمارات العربية المتحدة	200	200	15
الدنمارك	186.2	14.5	100

المصدر:

The World Bank, Reconstructing Gaza - Donor Pledges, September 12, 2017, accessed on 202017/11/, at: https://goo.gl/UYnM6O; The World Bank, *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee,* September 19, 2016, accessed on 202017/11/, at: https://goo.gl/X5qeqj

الأزمات دفعت بالمساعدات القطرية إلى الأراضي الفلسطينية

نقدّم، هنا، ملخصات التقارير الإعلامية التي جرى جمعها أساسًا من الجرائد الإنكليزية والعربية، وذلك لإظهار طبيعة المساعدات الإنسانية التي تقدّمها قطر للأراضي الفلسطينية واستعراض نطاقها. وعلى الرغم من أن المعلومات لا تستند إلى وصول المؤلِّف مباشرةً إلى البيانات الرسمية للمساعدات الخارجية القطرية، فهذه المقاربة القائمة على تحليل المحتوى تتميّز بكونها تضع المساعدات الإنسانية ضمن سياق، وتعوّض عن عدم الوصول إلى البيانات الرسمية.

ففي أعقاب الحرب المروّعة التي شنّتها إسرائيل على غزة في صيف عام 2014، انعقد مؤتمر دولي في القاهرة في تشرين الأول/ أكتوبر 2014 لجمع الأموال من أجل إعادة إعمار غزة، إذ تعهّدت خمسون دولة في البداية، وفقًا للبنك الدولي، بمساعدة فلسطين بمبلغ 5.082 مليارات دولار أميركي. ويبدو أنّ تصنيف البنك الدولي تضمّن ثلاثة مستويات من الدعم: المبلغ الإجمالي المخصّص لفلسطين، والمبلغ المخصّص لغزة فحسب، والمبالغ الفعلية المدفوعة (انظر الجدول 2). فهناك تفاوت بين التعهدات المقدَّمة وحجم المساعدات المدفوعة لغزة بعد مؤتمر القاهرة. ففي الوقت الذي تجاوزت التعهّدات الفعلية لغزة 3.5 مليارات دولار أميركي، بلغ المبلغ الذي جرى إيصاله حتى 31 تموز/ يوليو 2016، 1.596 مليار دولار أميركي؛ أي 46 في المئة فقط من التعهدات الأصلية لغزة[25].

يعرض الجدول (2) بيانات البنك الدولي التي تسرد قائمة من 11 بلدًا حضر ممثلوها مؤتمر القاهرة في عام 2014، ومثّلت مساهماتهم الحصة الأكبر من المساعدات؛ كما ترد فيه المبالغ الإجمالية التي تعهّد بها كل منهم للأراضي الفلسطينية، بما في ذلك الجزء المخصّص لقطاع غزة فقط. ويتبيّن من الجدول أن تعهّد قطر بمبلغ مليار دولار أميركي كان الأعلى، تليها المملكة العربية السعودية بمبلغ 0.50 مليار دولار أميركي. ومع ذلك، وحتى 31 تموز/ يوليو 2016، ووفقًا للبنك الدولي، لم تسدِّد قطر سوى 19 في المئة من المبلغ الذي تعهّدت به، والسعودية 23 في المئة من المساعدات التي وعدت بإيصالها إلى قطاع غزة.

وفي عام 2017، ناشدت الأمم المتحدة الدول الأعضاء، لتقديم مساعدات بقيمة 547 مليون دولار أميركي لفلسطين. وبالطبع، يبقى تحقيق مجموع هذه المساعدات المطلوبة مسألةً مشكوكًا فيها؛ إذ قبل عام، أي في عام 2016، وعقب نداء لجمع مساعدات بقيمة 571 مليون دولار أميركي، لم يصل فعليًا إلى فلسطين إلا 47 في المئة أو 267 مليون دولار أميركي فقط. وتحذّر الأمم المتحدة من أن قطاع غزة المكتظ بالسكان قد يصبح غير صالح للسكن بحلول عام 2020 إذا استمرت الاتجاهات الحالية[26].

> الجمهور الفلسطيني يثمّن دور قطر في التوسّط في النزاع في فلسطين، إذ بيّن استطلاع للرأي أن 84 في المئة يؤيدون اتفاق الدوحة الذي تفاوضت عليه قطر لحل النزاع بين فتح وحماس

من الواضح أن الجمهور الفلسطيني يثمّن دور قطر في التوسّط في النزاع في فلسطين، إذ بيّن استطلاع للرأي أُجري في آذار/ مارس 2012 أن 84 في المئة يؤيدون اتفاق الدوحة الذي تفاوضت عليه قطر لحل النزاع بين فتح وحماس، في حين رحّب 69 في المئة بالدور الذي اضطلعت به قطر في المصالحة تحديدًا، على الرغم من أن الجمهور يشك في أن المصالحة ستنجح. وعلاوة على ذلك، فإن ثلاثة أرباع الفلسطينيين الذين شملهم الاستطلاع، يعتقدون أن هناك فسادًا في السلطة الفلسطينية، ويعزو ثلثهم الفساد إلى حكومة حماس أيضًا[27].

اعتبارات منهجية

تغطّي مصادر المعلومات لهذا البحث الفترة 2010 - 2016 وتشمل تقارير صحفية باللغة العربية، تكمّلها تقارير رسمية من الوكالات الدولية والأمم المتحدة في حال كانت متوافرة. وقد تمكّنا من جمع 24 مصدرًا باللغة العربية تحتوي على بيانات عن التمويل. وبطبيعة الحال، فإن الطريقة الأكثر دقةً هي استخدام البيانات الرسمية التي تقدّمها وزارة خارجية قطر، وهي المصدر الرئيس للتمويل المقدّم للفلسطينيين. ولاحظنا أيضًا أن هناك حالات شهدت تقديم بيانات عن النفقات المقبلة. ولم تدرج هذه المبالغ عند حساب المبالغ الإجمالية للمساعدات المدفوعة فعليًا. وقد تفادينا أيضًا الحساب المزدوج عندما كانت بيانات التمويل نفسها، ولكن أعلنت عنها مصادر مختلفة[28].

25 World Bank, *Reconstructing Gaza-Donor Pledges*, (2017), accessed on 20/11/2017, at: https://goo.gl/rJ5WHp

26 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), *$547 million Funding Appeal to Address Humanitarian Needs in Palestine During 2017* (Occupied Palestinian Territory: 2016), 19/12/2016, accessed on 20/11/2017, at: https://goo.gl/r8gjxw

27 Palestinian Center for Policy and Survey Research, "Palestinian Public Opinion Poll No (43)," March 15-17, 2012, accessed on 20/11/2017, at: http://www.pcpsr.org/en/node/210

28 يمكن القراء الذين يرغبون في الاطلاع على البيانات الأولية التي يستند إليها الجدول الاتصال بالمؤلف لتزويدهم بها.

الجدول (3)

ملخص المنح التي قدمت للفلسطينيين من مصادر عربية

تاريخ النشر	الجهة المانحة	الجهة المتسلمة	تفاصيل عن المساعدة	المبلغ (مليون دولار)	ملاحظات
أيلول/ سبتمبر 2016	حكومة قطر	مؤسسة الدراسات الفلسطينية	منحة لتسهيل أعمال المؤسسة	5	ـــــ
آب/ أغسطس 2016	صندوق قطر للتنمية	غزة	مساعدة الأيتام	لم يتم الكشف عن قيمة المبلغ	ـــــ
تموز/ يوليو 2016	مجلس التعاون لدول الخليج العربية والبنك الإسلامي	غزة والضفة الغربية	المعاقون، والمستشفيات	7	ـــــ
حزيران/ يونيو 2016	قطر الخيرية	نطاق عالمي	الصحة والفقر	1	غير محدد لفلسطين
حزيران/ يونيو 2016	قطر الخيرية	غزة	2000 سلة غذائية للفقراء	لم يتم الكشف عن قيمة المبلغ	ـــــ
حزيران/ يونيو 2016	حكومة قطر، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)	غزة والضفة الغربية	التدريب التقني	لم يتم الكشف عن قيمة المبلغ	ـــــ
حزيران/ يونيو 2016	قطر الخيرية	غزة والضفة الغربية	تعليم الأيتام	100	
نيسان/ أبريل 2016	حكومة قطر	غزة	مشروعات سكنية	20	ـــــ
أيار/ مايو 2016	حكومة قطر	غزة	مشروعات متنوعة	215.1	إجمالي المساعدات للربع الأول من عام 2015
كانون الأول/ ديسمبر 2014	قطر الخيرية	غزة	رعاية تعليمية وصحية لـ 8250 يتيمًا	لم يتم الكشف عن قيمة المبلغ	
كانون الأول/ ديسمبر 2014	حكومة قطر	فلسطين	مساعدات للّاجئين سوريين وصوماليين وفلسطينيين	170 أُنفقت على اللاجئين الفلسطينيين	أنفقت قطر 185 مليون دولار على اللاجئين السوريين، و25 مليون دولار على اللاجئين الصوماليين
تشرين الأول/ أكتوبر 2014	قطر الخيرية	غزة	تقديم مساعدات فورية للفقراء، ولقطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية مباشرة بعد العدوان الإسرائيلي في آب/ أغسطس 2014	30.4	

تشرين الأول/ أكتوبر 2014	البنك الإسلامي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)	غزة	التدريب والتنمية	4.5	استفاد 4200 فرد من المنحة
تشرين الأول/ أكتوبر 2014	حكومة قطر	غزة	مساعدات للصيادين والمزارعين	9.975	ـــــ
تشرين الأول/ أكتوبر 2014	حكومة قطر	غزة	إدارة الأزمات ومساعدة الأفراد النازحين	2.281	ـــــ
تشرين الأول/ أكتوبر 2014	حكومة قطر	غزة	إصلاح المساجد وبناؤها	3.165	ـــــ
أيار/ مايو 2014	حكومة قطر	غزة	مساعدة 163 فردًا من الذين يعانون الأمراض المزمنة	لم يتم الكشف عن قيمة المبلغ	ـــــ
شباط/ فبراير 2014	قطر والهلال الأحمر الفلسطيني	غزة	مساعدة ضحايا مرض "أليكسا"	23	ـــــ
حزيران/ يونيو 2013	حكومة قطر	فلسطين	مشروعات تنمية وبنية تحتية	478	هذا المبلغ هو المبلغ الإجمالي الذي ساهمت به قطر خلال الفترة (2012-2001)
آذار/ مارس 2013	قطر الخيرية	غزة	مساعدات (طوارئ) عاجلة لـ 750 صيادًا في غزة	0.799	هذا المبلغ جزء من برنامج المساعدة العام وقيمته 10.2 ملايين دولار بدعم من وزارة الخارجية القطرية
تشرين الأول/ أكتوبر 2012	حكومة قطر	غزة	إنتاج الأطراف الاصطناعية في مستشفى جديد	15	ـــــ
تشرين الأول/ أكتوبر 2012	حكومة قطر	غزة	3000 وحدة سكنية جديدة	400	ـــــ
تشرين الأول/ أكتوبر 2012	حكومة قطر	غزة	تجديد وحدات سكنية جديدة	8	ـــــ
حزيران/ يونيو 2012	حكومة قطر	غزة	شراء كَراسٍ آلية لـ 300 مريض	لم يتم الكشف عن قيمة المبلغ	ـــــ
حزيران/ يونيو 2010	صندوق الزكاة	غزة	مساعدة الأسر الفلسطينية الفقيرة	25	ـــــ

المصدر: من إعداد الباحث (انطلاقًا من تقارير صحفية باللغة العربية، وتقارير رسمية من الوكالات الدولية والأمم المتحدة، والبيانات الرسمية لوزارة خارجية قطر).

تعليق على التمويل

يبيّن الجدول (3) أن الجزء الأكبر من التبرعات الإنسانية كان موجّهًا إلى دعم الصحة والتعليم، وأنواع أخرى من مشاريع البنية التحتية مثل الكهرباء والإسكان وإصلاح الطرق. وتجدر الإشارة إلى أن وزير الخارجية القطري أعلن في بيان صدر في أيار/ مايو 2016 أن قطر أنفقت خلال الفترة 2011 - 2015، 3.6 مليارات دولار أميركي (13.2 مليار ريال قطري) على المساعدات الخارجية. وبصفة عامة، قال إن قطر ملتزمة بإنفاق 10 مليارات دولار أميركي على المساعدات الخارجية للمجتمعات المدنية لمكافحة الأمّية والبطالة

والتمييز والأيديولوجيات المتطرفة، على الصعيد العالمي[29].

وقد كرّر هذا الموقف وزير الخارجية القطري الحالي الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، إذ أشار في كلمة ألقاها في معهد تشاتام هاوس البريطاني المعني بالشؤون الدولية في لندن إلى أن قطر خصّصت 25 في المئة من مساعداتها الخارجية للمشاريع التعليمية لوقف موجة التطرف بين الشباب، وأن هذه المشاريع تنتشر في 42 بلدًا في جميع أنحاء العالم[30]، وتُمثّل هذه الخطوة بوضوح، دفعة جديدة لسياسة المساعدات الخارجية القطرية. صحيح أن الأغراض تستهدف تمويل تدابير إنسانية، إلا أن الهدف الأساسي هو سياسي أيضًا، إذ يسعى للتصدي للتيارات الأيديولوجية المتطرّفة.

> تظهر النفقات أن المساعدات الإنسانية القطرية خُصّصت لما يُعدّ احتياجات أساسية للفلسطينيين، أغلبيتهم في غزة، مثل الإسكان والصحة والتعليم وتخفيف الفقر

وعند التمعّن في البيانات الواردة في الجدول (3) من المصادر العربية، يتبين أنه منذ عام 2010 قدّمت قطر، وفي بعض الأحيان بالاشتراك مع جهات مانحة أخرى، نحو 800 مليون دولار أميركي لفلسطين. وتظهر النفقات أن المساعدات الإنسانية القطرية خُصّصت لما يُعدّ احتياجات أساسية للفلسطينيين، أغلبيتهم في غزة، مثل الإسكان والصحة والتعليم وتخفيف الفقر؛ وهي تمثل الحصة الأكبر من المدفوعات. ومن الجدير بالذكر أن الرقم الأخير من المصادر العربية قريب من الرقم الرسمي الذي أعلنته الحكومة القطرية مؤخرًا والبالغ 812 مليون دولار أميركي[31].

ويمكن ملاحظة أن أغلبية التمويل مخصّص لغزة بدلًا من الضفة الغربية، ويفسّره سببان رئيسان؛ **أولهما**، أن دولة قطر أقامت أوثق العلاقات مع حماس في غزة، وبهذا المعنى استمرت علاقاتها الوثيقة بالإخوان المسلمين في مصر والقريبين من حماس. و**ثانيهما**، وهو الأهم، أن قطاع غزة تعرّض لهجمات إسرائيلية سعت إسرائيل من خلالها لمعاقبة حماس؛ ما أدّى إلى تدمير واسع النطاق في القطاع. ولذلك كان من المنطقي تحويل التمويل القطري نحو إعادة إعمار غزة.

العامل الإسرائيلي

أعربت الجهات المانحة العربية وغير العربية، بما فيها وكالات الأمم المتحدة، عن انتقاداتها للقيود التي تفرضها إسرائيل ولتكتيك التأخير الذي تتّبعه في تسليم المساعدات الإنسانية وغيرها من المساعدات الإنمائية للفلسطينيين، فضلًا عن الحصار المفروض والمتواصل على قطاع غزة. ومن ناحية أخرى، تعرّضت السلطة الفلسطينية للنقد بسبب الفساد، وعدم الكفاءة، وعدم الاستقرار الداخلي جرّاء التنافس المستمر بين فصيلَي فتح وحماس؛ ما يعوّق تقديم المساعدات للأراضي الفلسطينية. ونتيجة ذلك، تحوّلت قطر إلى أساليب أخرى لإيصال المساعدات، مثل العمل مباشرة مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الخيرية المحلية والدولية، كما ورد مسبقًا. وبسبب الحالة على أرض الواقع، اضطرت قطر في بعض الأحيان إلى التوجه إلى إسرائيل لضمان إيصال المساعدات. والسؤال الذي نطرحه: ما ثمن هذا التدخل الإسرائيلي؟

ألقى البنك الدولي في تقريره الأخير باللوم على إسرائيل بسبب الركود الاقتصادي الذي أصاب الأراضي المحتلة. وفي حين أن السلطة الفلسطينية تحتاج إلى تحسين مناخ الأعمال في الأراضي المحتلة، يشير التقرير إلى أن "القيود الإسرائيلية تشكّل العقبة الرئيسة أمام النمو". أما في ما يتعلق بتراخيص البناء، فيشير التقرير إلى أن "نحو 10 في المئة فقط من القرى الفلسطينية البالغ عددها 130 قرية في المنطقة ج [في الضفة الغربية] تملك مخطّطًا مكانيًا تمهيديًا عامًا؛ ما يعطّل بشكل كبير أعمال البناء. ولا تتم الموافقة إلا على 3.5 في المئة من تصاريح البناء التي يقدّمها الفلسطينيون للإدارة المدنية الإسرائيلية للبناء في المنطقة ج"[32]. وحتى عندما يجري منح التصاريح، تخضع شحنات مواد البناء للضوابط الإسرائيلية؛ ما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف[33]. ويمكن رصد الآثار المترتبة على السياسات الإسرائيلية تجاه غزة في الملاحظة التالية للبنك الدولي: "إن تجريد الاقتصاد

29 Lesley Walker, "Qatar Commits $10 Billion to Humanitarian Causes Worldwide," Doha News, May 2016, accessed on 20/11/2017, at: https://goo.gl/4HBy1A

30 "The Crisis of the Gulf: Qatar Responds," Chatham House, July 5, 2017, accessed on 20/11/2017, at: https://goo.gl/1mKbCE

31 Sameh Saeid, "Qatar Provides $812 mn Aid to Palestinians in Last Five Years," *Qatar Tribune*, March 9, 2017, accessed on 20/11/2017, at: https://goo.gl/yGE3pt

32 World Bank, *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*.

33 Ibid., pp. 28 - 29.

من الطابع الصناعي، والحروب المتعددة، وفقدان فرص العمل في إسرائيل هي عوامل أدت إلى ارتفاع معدل البطالة، ولا سيما بين الشباب في غزة؛ إذ وصل إلى 58 في المئة. ويعيش نحو 40 في المئة من سكان قطاع غزة تحت خط الفقر على الرغم من أن نحو 80 في المئة منهم يتلقون نوعًا من المساعدات. غير أن هذه الأرقام لا تصوّر درجة معاناة مواطني قطاع غزة نتيجة قلة توافر الكهرباء والمياه والصرف الصحي، إضافة إلى الصدمات النفسية المرتبطة بالحرب، ومحدودية الحركة، وتداعيات سلبية مؤذية أخرى ناجمة عن الحروب والحصار"[34].

ويكمن جوهر المأزق الذي تواجهه الأراضي الفلسطينية في التبعية الاقتصادية الناجمة عن قيام إسرائيل بإدخال آليات المراقبة عقب اتفاقات أوسلو في عام 1993. ويبلغ العجز التجاري بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية بصورة عامة، نحو 80 في المئة لمصلحة إسرائيل؛ ما دفع أحد المحللين إلى الخروج بخلاصة مفادها أن "الأراضي الفلسطينية المحتلة تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الاقتصاد الإسرائيلي"[35]. فالفلسطينيون يُعَدّون مستهلكين رئيسيين للمنتجات الإسرائيلية في إطار علاقة غير متكافئة بين الطرفين.

وفي تقييمٍ حديث لاقتصاد الأراضي الفلسطينية التابع يغطي الفترة 2000–2013، عمل الباحث الاقتصادي شير هيفر[36] على تحديث دراسة رائدة سابقة كانت قد أجرتها الباحثة القانونية نيكي تيليكنس وأكّد ما كان جاء فيها[37]، ليخلص إلى أن 72 في المئة من المساعدات المقدّمة لفلسطين تؤول عادةً في النهاية إلى مصلحة الشركات الإسرائيلية؛ ما يدعم احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية. فمنذ عام 2008، بلغ مجموع الإنفاق الإسرائيلي الحكومي على الاحتلال نحو 6.84 مليارات دولار أميركي؛ أي إنّ الفائض التجاري الذي تتمتع به إسرائيل مع الفلسطينيين يموّل نحو 23 - 34 في المئة من تكاليف الاحتلال. ويخلص هيفر إلى القول: "نظرًا إلى أن الصادرات إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة تمثل نحو 5 في المئة من إجمالي الصادرات الإسرائيلية [...] وأغلبية هذه الصادرات مموَّلة من المساعدات الدولية، قد يستنتج المرء أن المساعدات الدولية للفلسطينيين تساهم بمليارات الدولارات الأميركية في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي، ما يمكّن إسرائيل من تحمّل تكلفة استمرار الاحتلال العسكري. وتشير النتائج هنا إلى أن 78 في المئة على الأقل من أموال المساعدات تستخدم للاستيراد من إسرائيل، وبالتالي تغطي 18 في المئة على الأقل من تكاليف الاحتلال الإسرائيلي"[38].

ويُعَد قطاع الاتصالات من الأمثلة البارزة في تصوير تكتيكات إسرائيل في إعاقة التنمية التكنولوجية والصناعية في الأراضي الفلسطينية. فعقب اتفاقات أوسلو، أكدت إسرائيل سيطرتها على قطاع الاتصالات؛ والذي وصفته الباحثة الأكاديمية هلجا طويل - الصوري بأنه شكل من أشكال "الاحتلال الرقمي"، إذ إنها تسيطر على توزيع طيف التردّدات ومواقع أجهزة إرسال الإشارة. وبحسب طويل - الصوري "تسيطر إسرائيل على جميع البنى التحتية الرقمية في فلسطين، ما يحدّ من استخدام الهواتف والهواتف النقالة والإنترنت في أي وقت"[39]، وهذا يتضمّن اختراق الهواتف الفلسطينية وإغلاق خدمة الإنترنت عمومًا، وهو ما يحدث عادةً بناءً على طلب الجيش الإسرائيلي. ويوافق البنك الدولي على الآثار الضارة بالاقتصاد الفلسطيني، وهذا ما أشار إليه في تقريره: **الفرص المفقودة للتنمية الاقتصادية**[40] الصادر في كانون الثاني/ يناير 2016؛ فالتدابير التقييدية التالية أثّرت كثيرًا في تطور قطاع الاتصالات الفلسطيني، "في أواخر عام 2015، تم التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل لإطلاق طيف الجيل الثالث 3G في الضفة الغربية. ومع ذلك، فإن المشغّلين الفلسطينيين لا يزالون في وضع غير مؤاتٍ للمنافسة نظرًا إلى أن المشغلين الإسرائيليين يتمتعون بقدرات الجيل الثالث والرابع، ولديهم القدرة على جذب زبائن أهمّ. ويستولي المشغّلون الإسرائيليون، غير المصرّح لهم، على أكثر من 20 في المئة من حجم سوق الضفة الغربية"[41].

صحيح أن المساعدات الإنسانية ضرورية للبقاء، إلا أنه من المهم تأكيد التخلّف التكنولوجي في الأراضي الفلسطينية واستمرار الاعتماد الاقتصادي على إسرائيل. وتستخدم إسرائيل الحجة الأمنية لفرض قيود على النفاذ إلى عرض النطاق الترددي الضروري لإنشاء قطاع

34 Ibid., p. 25.

35 Nikki de Beer, "Palestinian Economic Dependency on Israel," *Monthly Review Online,* September 25, 2010, accessed on 20/11/2017, at: https://goo.gl/Pppqnn

36 Shir Hever, "How much International Aid to the Palestinians Feeds the Israeli Economy?" *Aid Watch* (September 2015), accessed on 20/11/2017, at: https://goo.gl/DYU9Ei

37 Nikki Tillekens, "71% of the Aid to the Palestinians Ends Up in the Israeli Economy," *Monthly Review Online* (September 2010), accessed on 20/11/2017, at: https://goo.gl/e46v1d

38 Hever, p. 7, 11.

39 Helga Tawil-Souri, "Hacking Palestine: A Digital Occupation," *Aljazeera*, November 9, 2011.

40 World Bank, *The Telecommunication Sector in the Palestinian Territories: Missed Opportunity for Economic Development* (January 2, 2016), accessed on 20/11/2017, at: https://goo.gl/KWsJfR

41 World Bank, "Lifting Restrictions and Promoting Better Regulation to Unleash the Potential of the Digital Economy in Palestine," (March 31, 2016), accessed on 20/11/2017, at: https://goo.gl/cjSm8A

للاتصالات السلكية واللاسلكية قابل للاستمرار. وينبغي للجهات المانحة الدولية، بما فيها قطر، أن تسلّط الضوء على هذا البعد في حملات المساعدات التي تقدّمها.

الخلاصة

يجب الإشارة إلى أن حجم المساعدات العربية للمناطق المتضرّرة من النزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عامي 2008 و2009 كان مهمًا. وقد أتت تلك المساعدات عقب العدوان الإسرائيلي السافر على غزة، إذ تعهّدت دول الخليج حينها بتقديم 1.65 مليار دولار أميركي من المساعدات لقطاع غزة، وهو مبلغ يعادل ضعفَي المبلغ الذي قدمته الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي معًا[42]. ويشير الكاتبان سلطان بركات وستيفن زيك الباحث في المساعدات الإنسانية، إلى أنّ "المساعدات التي تقدّمها الدولة الخليجية كانت مدفوعة بمبادئ دينية راسخة قوامها الأعمال الخيرية التي كثيرًا ما تصاغ وفقًا للأهداف السياسية الوطنية للبلدان المانحة على وجه الخصوص. ولكن، بدلًا من أن تكون تلك المساعدات التي قدّمتها دول الخليج تعهّدًا إستراتيجيًا فحسب، فقد عكست أيضًا المواقف المبدئية المتعلقة بالأمن البشري والتكامل الثقافي وسيادة الدولة"[43].

وعلى نحوٍ أكثر تحديدًا، يحدّد الكاتبان بركات وزيك ثلاثة دوافع رئيسة تتحكّم في سياسات المساعدات الإنسانية لدى دول الخليج: 1. الدبلوماسية والاستقرار، 2. التضامن مع القضية الفلسطينية؛ 3. الاعتبار الإنساني[44]. وليس ثمة شك في أن التضامن مع الفلسطينيين على المستويين العام والرسمي هو جوهري وحقيقي طالما يخدم الاستقرار الإقليمي ومصلحة دولة قطر. وهو يفسّر، إلى جانب الاعتبارات الإنسانية، سياسات المساعدات السخية تجاه الفلسطينيين.

فقد حاولت قطر أن ترسم صورة الطرف المحايد في دورها بوصفها وسيطًا، ولدى إبرامها اتفاقات في مناطق النزاعات مثل لبنان وليبيا والسودان/ دارفور، وفي وقت ما اليمن[45]. وكانت بعض هذه الاتفاقات دائمة، كما في لبنان، في حين لم يكن بعضها الآخر كذلك، مثل اليمن. ومن الواضح أن دور قطر في حالات اليمن وليبيا وسورية ينحرف بها عن الصورة الحيادية؛ إذ أصبحت قطر في هذه الحالات، متورّطةً عسكريًا سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وقد انحازت إلى بعض الأطراف في الحرب الأهلية. ومع ذلك، يبقى السؤال: لماذا لم تنجح قطر في إبرام اتفاقات دائمة في فلسطين بين الطرفين الرئيسين المتنازعيْن؛ حماس وفتح؟ والجواب هو أن الحالة الفلسطينية مثيرة للاهتمام، لأن قطر، وبكل وضوح، هي الجهة المانحة الرئيسة الفعلية في فلسطين على نحو مستدام، ومن ثم، فهي تحظى بنفوذ كبير.

ويكمن الجواب، أقلّه جزئيًا، في الفيتو الإسرائيلي المستمر القائم على قوتها الصلبة. فعلى الرغم من أن قطر لديها بعض التأثير في إسرائيل، فإن الأخيرة لن تحيد عن ضمان إخضاع الفلسطينيين، حتى بطرق وحشية عندما تريد ذلك؛ وهذا يمكن أن يكون مكمن الضعف في القوة الناعمة. فما دامت المساعدات لا يعزّزها ما يعرف بالقوة الصلبة، لن تتردّد إسرائيل في تجاوز المبادرات القطرية وغيرها. وعلى الأرجح، إنّ بذل جهد جماعي متضافر من جانب الدول العربية من شأنه أن يخفف من هيمنة إسرائيل على هذه الجبهة. ولكن للأسف، هذا احتمال بعيد الآن، لأن دول الخليج تتقارب مع إسرائيل في مواجهتها مع إيران.

ويتطلّب حجم المساعدات ونطاقها آليةً أفضل لضمان المساءلة؛ ما يعزّز بدوره استمرار المساعدات. والمساءلة أمر تدعو إليه الدول المانحة. وثمة خطر يتمثّل في أن تولّد المساعدات المقدّمة لفلسطين إحساسًا بالتبعية، قد يكون في المدى البعيد في مصلحة إسرائيل. فكما رأينا، صحيح أن إسرائيل قد تحتجّ علنًا على تسليم المساعدات الأجنبية، إلا أنها تستفيد اقتصاديًا من كونها بائع المواد التي يحتاج إليها السكان الفلسطينيون الواقعون تحت الاحتلال. ومن ناحية أخرى، وطالما بقيت إسرائيل الحَكَم النهائي في عملية وصول المساعدات، فإنها ستكون قادرةً على ضبط تدفّق المساعدات

42 Sultan Barakat & Stephen Zyck, "Gulf State Assistance to Conflict-Affected Environments," *The LSE: Center for the Study of Global Governance*, no. 10 (2010).

يُشار عادةً إلى أنّ الفلسطينيين مغمورون بالمساعدات الخارجية التي تتدفّق عليهم. إذ كتب الباحث الأميركي جيم زانوتي في أحدث تقرير رفعه إلى دائرة أبحاث الكونغرس أن الفلسطينيين هم "من بين أكبر المستفيدين من المساعدات الخارجية الدولية في العالم"، انظر: Jim Zanotti, *U.S. Foreign Aid to the Palestinians* (Washington D.C.: Congressional Research Service, 2016), p. 2.

ومع ذلك، يخلص تقرير آخر لدائرة أبحاث الكونغرس نفسها إلى أن "إسرائيل هي أكبر متلقٍ تراكمي للمساعدات الخارجية الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية. فقد قدّمت الولايات المتحدة لإسرائيل حتى الآن، مبلغًا قدره 127.4 مليار دولار أميركي (دولار أميركي حالي، أو غير معدّل بحسب التضخم) في إطار المساعدة الثنائية. وتأتي جميع المساعدات الثنائية الأميركية تقريبًا إلى إسرائيل، في شكل مساعدة عسكرية، على الرغم من أن إسرائيل تلقّت في الماضي أيضًا مساعدات اقتصادية كبيرة"، انظر:

Jeremy Sharp, *U.S. Foreign Aid to Israel*, Washington D.C.: Congressional Research Service (December 22, 2016), accessed on 22/11/2017, at: https://goo.gl/FIqDRu.

43 Ibid., p. 1.

44 Barakat & Zyck.

45 Mehran Kamrava, "Mediation and Qatari Foreign Policy," *Middle East Journal*, vol. 65, no. 4 (2011), pp. 539 - 556.

لتتناسب مع سياساتها، وذلك بطريقتين؛ **أولًا**، بحيث لا يقع الفلسطينيون تحت الحدّ الفاصل للبقاء على قيد الحياة، لتفادي دعاية سلبية غير ضرورية، من وجهة نظر إسرائيل. **وثانيًا**، بحيث تساهم هذه المساعدات في تهدئة السكان المحليين في مقاومتهم لإسرائيل. وما ندعو إليه هنا هو إدماج مقاربة الاقتصاد السياسي في تحليل المساعدات الإنسانية[46]، إذ إنه يساعد في إلقاء الضوء على اتجاه إسرائيل والولايات المتحدة إلى التذرّع بحجة الإرهاب للحدّ من المساعدات المقدّمة للفلسطينيين. ومن الأمثلة على ذلك، ذكرنا أن إسرائيل تعارض استيراد الإسمنت ومواد بناء منشآت البنية التحتية الأخرى إلى غزة بحجة أن الفلسطينيين سيستخدمونها لأغراض عسكرية.

وتُربط المساعدات الغربية لفلسطين بشرط ألا تستخدم هذه المساعدات لأغراض عسكرية، وهذا شرط لا تتردد إسرائيل والولايات المتحدة في الإجهار به دوليًا، حتى عندما تكون الشروط نفسها مفروضةً من جانب واحد وتخضع لتفاسير فضفاضة. فعلى سبيل المثال، وكما سبق وأوضحت بمزيد من التفصيل، جرى وضع قيود على عملية استيراد المواد الغذائية خلال ذروة الحصار المفروض على غزة في عام 2014، وأخضعتها إسرائيل للتدقيق؛ إذ كانت هي أيضًا عرضة لربطها بتهمة الإرهاب. ففي الواقع، وضعت إسرائيل حسابات تفصيلية لتقدير كمية السعرات الحرارية التي يحتاج إليها الفرد للحؤول دون حدوث مجاعة جماعية فلسطينية، وفي الوقت نفسه كانت تدافع عن موقفها في استخدام تهمة الإرهاب[47]. وقد بلغت المساعدات الأميركية للأراضي الفلسطينية نحو 400 مليون دولار أميركي سنويًا خلال الفترة 2008 - 2016 مع اشتراط بند على أن تستهدف هذه المساعدات تنازليًا "1. تعزيز القدرة على منع الإرهاب ضد إسرائيل أو الحدّ منه، 2. تعزيز الاستقرار والازدهار والحكم الذاتي في الضفة الغربية بما يفيد الفرص الدبلوماسية الإسرائيلية الفلسطينية، و3. تلبية الاحتياجات الإنسانية[48]". واللافت للنظر أن غزة لم تُذكر باعتبارها طرفًا مستفيدًا محتملًا من المساعدات الأميركية، وأن المساعدات الإنسانية احتلّت المرتبة الأخيرة على قائمة الأولويات لدى الولايات المتحدة. وفي الواقع، أُنفق 25 في المئة من المساعدات الأميركية للضفة الغربية على إنفاذ القانون ومكافحة المخدرات، وتدريب قوات الأمن الفلسطينية، وقطاع العدالة الجنائية.

46 Antonio de Laurie, *The Politics of Humanitarianism: Power, Ideology and Aid* (London: I. B. Tauris, 2015).

47 Elia Zureik, *Israel's Colonial Project in Palestine: Brutal Pursuit* (London: Routledge, 2016).

48 Zanotti, p. 2.

المراجع

Abu Amer, Adnan. "Why Donor Countries are Giving Less to the Palestinians." *Al-Monitor*. February 24, 2016. at: https://goo.gl/ghDC1D

Antwi-Boateng, Osman. "The Rise of Qatar as a Soft Power and the Challenges." *European Scientific Journal*. no. 2 (2013).

Barakat, Sultan & Stephen Zyck. "Gulf State Assistance to Conflict-Affected Environments." *The LSE: Center for the Study of Global Governance*. no. 10. (2010).

Barakat, Sultan. "Qatari Mediation: Between Ambition and Achievement." *Brookings Doha Center Analysis Paper*. no. 12 (2014).

Chatham House. *The Crisis of the Gulf: Qatar Responds*. July 5, 2017. at: https://goo.gl/1mKbCE

Dahl, Robert A. "The Concept of Power." *Behavioral Science*. vol. 2. no. 3 (1957).

De Beer, Nikki. "Palestinian Economic Dependency on Israel." *Monthly Review Online*. September 25, 2010. at: https://goo.gl/Pppqnn

De Laurie, Antonio. *The Politics of Humanitarianism: Power, Ideology and Aid*. London: I. B. Tauris, 2015.

European Parliament. "At a Glance: Humanitarian Policies of the Gulf States." *European Parliamentary Research Services*. 2016. at: https://goo.gl/1At1Ra

Felsch, Maximilian. "Qatar's Rising International Influence: A Case of Soft Power." *Conjuntura Internacional*. vol. 13. no. 1 (2016).

Hever, Shir. "How much International Aid to the Palestinians Feeds the Israeli Economy?" *Aid Watch*. (September 2015). at: https://goo.gl/DYU9Ei

Kamrava, Mehran. "Mediation and Qatari Foreign Policy." *Middle East Journal*. vol. 65. no. 4 (2011).

Kaussler, Bernd. "Tracing Qatar's Foreign Policy and its impact on Regional Security." *Research Paper*. Arab

Tillekens, Nikki. "71% of the Aid to the Palestinians Ends Up in the Israeli Economy." *Monthly Review Online*. (September 2010). at: https://goo.gl/e46v1d

Trading Economics. "Qatar GDP 1970 - 2017." 2017. at: https://goo.gl/iph5CW

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). *$547 million Funding Appeal to Address Humanitarian Needs in Palestine During 2017* (Occupied Palestinian Territory: 2016). at: https://goo.gl/r8gjxw

Walker, Lesley. "Qatar Commits $10 Billion to Humanitarian Causes Worldwide." *Doha News*. May 2016. at: https://goo.gl/4HBy1A

Windecker, Gideon & Peter Sendrowicz. "Qatar between Marketing and Realpolitik: A Smart Business Model for a Microstate." *KAS International Reports*. no. 1 (2014).

World Bank. *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*. (September 2016). at: www.worldbank.org/ps

World Bank. *Reconstructing Gaza-Donor Pledges*. (2017). at: https://goo.gl/rJ5WHp

_____. *The Telecommunication Sector in the Palestinian Territories: Missed Opportunity for Economic Development*. (January 2016).

World Population Review. Qatar Population. 2017

Zanotti, Jim. *U.S. Foreign Aid to the Palestinians*. Washington D.C.: Congressional Research Service, 2016.

Zureik, Elia. *Israel's Colonial Project in Palestine: Brutal Pursuit*. London: Routledge, 2016.

Center for Research and Policy Studies. September 2015. at: https://goo.gl/7Rq9bF

Kharas, Homi. "Trends and Issues in Qatari Foreign Aid." *Silatech Working Paper*. vol. 15. no. 11 (November 2015).

Khatib, Lina. "Qatar's Foreign Policy: The limits of Pragmatism." *International Affairs*. vol. 89. no. 2 (2015).

Nye, Joseph. *Soft Power: The Means to Success in World Politics*. New York: Public Affairs, 2004.

_____. "Public Diplomacy and Soft Power." *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science*. no. 616 (2008).

O'Bright, Ben. *The Conceptualization of a Qatari-Africa Foreign and Economic Policy Framework: The Case of Soft Power*. Ottawa: Center of Governance-University of Ottawa, 2016.

Palestinian Center for Policy and Survey Research. "Palestinian Public Opinion Poll No (43)." March 15,17-2012. at: http://www.pcpsr.org/en/node/210

Saeid, Sameh. "Qatar Provides $812 mil. Aid to Palestinians in Last Five Years." Qatar Tribune. March 9, 2017. at: https://goo.gl/yGE3pt

Sharp, Jeremy. *U.S. Foreign Aid to Israel*. Washington D.C.: Congressional Research Service (December 22, 2016). at: https://goo.gl/FIqDRu

Snoj, Jure. "Population of Qatar by nationality-2017 report." at: https://goo.gl/o3JGMG

Tawil-Souri, Helga. "Hacking Palestine: A Digital Occupation." *Aljazeera*. November 9, 2011.